

القمة الخليجية على صفيح التحديات



عمر علي البدوي
كاتب سعودي

تلتئم في الرياض، الثلاثاء، القمة الخليجية الـ39 بعد دعوة أغلب زعماء الدول الست للمشاركة في قمة تضمها دولة المقر، تعيد للمجلس حيويته وفعاليتها التي تراجعت لوهلة، ولكن التحديات الإقليمية والأخطار التي تستهدف المنطقة استدعت إعادة تأهيل أدوار المجلس وترميم لحمته ككتلة واحدة في وجه الأخطار المحدقة بأعضائه وشعوبهم التي تنتظر أداء سياسيا وجماعيا يرتقي إلى مستوى هذه الأخطار ويتعاطى معها بوعي وصلابة، ويسبق في ذلك القوى المترصدة والمترصصة به والتي لم تفرط في ثغرة تنفذ منها إلى صميم بنيانه وروح كيانه، لتحاول فرض أجندتها وتبحث عن فرص لتوسيع نفوذها وحقق مصالحها.

تواترت الأخبار بشأن قرب انفراج أزمة قطر، الدولة العضو في المجلس، وحضور أمير قطر سيصحب في خاتمة هذه الأخبار ويعزز من اتجاهها إلى النهاية، ولكن حضوره لا يكفي لانتشال الكثير من الملفات الضخمة والبنود المتعثرة في شقوق الأزمة، لاسيما وأن الدوحة لن تستطيع فك الارتباط مع إرث كامل من الجهود الإعلامي والسياسي الذي بنته طيلة سنوات عقود، وانتحت فيه منحنى يتسم بالعداء والمناكفة ضد جاراتها. كما أن قطاعاتها الشعبية والاجتماعية تشبعت بالكثير من الأفكار والأيديولوجيات

بتأثير الضخ والسيولة الإعلامية التي تعرضت لها، ويشق عليها الخلاص منها قبل أن يلعب الوقت والزمن دوره في تفكيك هذه المعتقدات الفكرية الضخمة التي فرضت عليها بعد استقطاب رموز الحركة الإسلامية ومنهج الحق المطلق في تشكيل وعي المجتمع القطري وغرز إسفين الفرقة والشقاق مع جيرانه، ولعل جولة يسيرة على المنصات الإعلامية التي ترعاها الدوحة ستسمح بتلمس حجم المكابرة والعنت الذي تلقاه والإصرار الذي تتبناه لمناكفة عواصم الرباعي العربي وافتعال الكثير من الأخبار المضللة والأحداث الملتفة، حتى في تعاطيها مع الأخبار المتصلة بتفكيك الأزمة التي وقعت فيها ستجد صياغة إشكالية تشبه ما تعودت عليه من تلميع الجانب القطري وبخس بقية العواصم الخليجية.

ورغم أن قطر أبدت استعدادها في الزيارة السرية لوزير خارجيتها إلى الرياض، لإجراء خطوات جراحية قاسية من بينها التخلي عن رعاية جماعة الإخوان المسلمين ودعمها، لكنها بحاجة إلى الكثير من الوقت لإثبات جدتها والخلاص من كل الشروط المعرقة لاندماجها الكامل في نسجها الاجتماعي وعمقها الجغرافي، والخروج من قبضة القوى الإقليمية التي استسلمت لها وانذفت إليها نكابة جيرانها وإمعانها في مكابرتها.

رغم ما خيم على أجواء المجلس من سحب التكهات السلمية عن مستقبله وتحقيقه دوره وجوده طيلة الفترة القصيرة الماضية، فقد استعاد المجلس بعضا من أهميته وسلطت عليه الأضواء

وارتفع في حسابات المهتمين، إزاء التحديات المحدقة لاسيما تلك التي تتركز في محيط الدول الست المشكلة للمجلس، والصادرة في أغلبها من جهة الشرق، حيث تمارس الجمهورية الإيرانية سياستها العنيفة منذ أربعين عاما، وتستهدف بالأساس نظراءها العرب على حافة الخليج.

التحديات الإقليمية والأخطار التي تستهدف المنطقة استدعت إعادة تأهيل أدوار المجلس وترميم لحمته ككتلة واحدة في وجه الأخطار المحدقة بأعضائه وشعوبهم التي تنتظر أداء سياسيا وجماعيا يرتقي إلى مستوى هذه الأخطار ويتعاطى معها بوعي وصلابة

تعاني طهران اليوم من احلك الظروف وربما واحدة من أقسى المراحل في تاريخها الحديث، بعد أن اشتدت عليها وطاة العقوبات، وانخرطت الشعوب العربية التي انتهكت ميليشيات إيران ووكلائها سيادة دولها وحققها في عيش كريم وأمن، في سلسلة من فعاليات الرفض والثورة ضد ظروف معيشية وشكل حياة لا يضمن مستقبلها وأعاد.



اضطرابات الواقع العربي الهش، وهي تكاد تجمع على أن المستقبل مليء بالإنشائيات ظلما هو مفخخ بالتحديات، وبالنظر إلى ورائها ستترك حجما من حقيقته وأنجزته من عمران مادي وبشري يستحق التقدير، وأن المواصلات في هذا الطريق من التنمية المستدامة يتطلب مراجعة النفس وكسر حواجز التكامل الشامل بين دول المجلس، بما يتطلبه ذلك من تفكيك السياسات الفردية الشاذة والتعويل على قوة الاجتماع وجدوى التلاحم.

انتخابات بريطانيا.. هل يكفي الفوز؟

حسم مصير الخروج ثلاث سنوات أخرى، قد يحقق نبوءة رئيس وزراء بريطانيا الأسبق غوردن براون، ويكون بوريس جونسون آخر رئيس وزراء للمملكة المتحدة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حزام خريف
مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تقلص الفارق أو انعدامه في استطلاعات الرأي، يزيد من المنافسة الديمقراطية بين الحزبين الرئيسيين في الحالات العادية، ولكن في هذه الانتخابات تحديدا ينطوي غياب الفارق على سلبية قد تجلب تداعيات كثيرة على البريطانيين. سلبية تتمثل في فوز أي من الحزبين باقليا لا تكفي لتشكيل الحكومة.

الحكومة الائتلافية ضعيفة. وآخر ما يحتاجه البريطانيون بعد الانتخابات القادمة هو حكومة ضعيفة لا تستطيع اتخاذ القرارات وتمريرها تحت قبة البرلمان، على رأس هذه القرارات تبعا لتحديد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، إما بمغادرة التكتل، أو العولن عن فكرة الخروج وإلغاء نتائج استفتاء 2016. تشكيل المحافظين لحكومة ائتلافية يبدو أكثر صعوبة وأكثر سوءا من حكومة ائتلافية يرأسها العمال. أكثر صعوبة لأن ليس بين أحزاب البرلمان من يريد الخروج إلا الحزب الوحدوي الإيرلندي، الذي تجمعه تجربة سيئة في التحالف مع المحافظين ولديه تحفظات كثيرة حول صفقة بوريس جونسون للخروج.

أما أكثر سوءا فلأن العمال، والبقائين عموما، سيعطلون أي فرصة لتنفيذ الخروج وسيبقون البلاد معلقة وأزمة بريكست مفتوحة لسنوات أخرى. وهذا بطبيعة الحال سيحرج على المملكة المتحدة ويلات اقتصادية وسياسية كثيرة، لتصبح بريطانيا أمام خيارات صعبة أهنونها للجوء إلى الانتخابات مرة أخرى.

إذا فاز حزب العمال باكثيرة عاجزة، فهو مجبر على تحالف حكومي يجمعه مع أحزاب تؤيد إلغاء الخروج تماما. وبعيدا عن رفض نسبة لا بأس بها من قاعدة العمال لهذه الخطوة، يمكن لحزب المحافظين مقاومة هذا الخيار في البرلمان بقوة كبيرة، وخاصة إذا ما كان الفارق بينه وبين العمال أصواتا قليلة. الحكومة الائتلافية سواء برئاسة العمال أو المحافظين، ستبقى أزمة بريكست لعدة سنوات. لك أن تتخيل ماذا يعني ذلك، إن كانت ثلاث سنوات فقط بعد استفتاء 2016 قد أوصلت الجنيه الإسترليني إلى حدود الدولار، وحولت بريطانيا من بيئة جاذبة إلى منفرة وطاردة للاستثمارات الأجنبية والمحلية. مراوحة أزمة الخروج في مكانها لضعف سنوات أخرى، لا تؤثر على الاقتصاد فقط وإنما على وحدة البلاد ومستقبلها أيضا. وإذا كان ستون بالمائة من البريطانيين اليوم يتوقعون انقسامًا في بلادهم بعد عشر سنوات، فإن تأخر

يبرز تساؤل واحد تدور في فلكه جمع عناوين برامج الأحزاب، وهو باختصار كيف يمكن لأصنام الخروج مقاربة الانتخابات المقبلة من زوايا جديدة؟ ما الذي يمكن أن يغري هؤلاء للتصويت لصالح أحزاب مؤيدة للبقاء؟ ربما يكون التخوف من تفكك المملكة المتحدة بعد بريكست، أحد دوافع المؤيدين للخروج إلى التصويت ضد الأحزاب العازمة على تنفيذه.

وربما تحمل برامج الخدمات والإنفاق والاقتصاد والعمل التي تقدمها الأحزاب المؤيدة للبقاء، إغواء كافيًا للتمتع قليلا قبل التصويت للمحافظين أو البريكستيين.

ثمة محاولات جادة من حزب العمال تحديدا لدفع المؤيدين للخروج إلى المغاضلة بين طلاق لندن وبروكسل، وبين واقع اقتصادي وخدمي أفضل للبلاد عموما وللطبقة العاملة والمتوسطة بشكل خاص. برامج تأميم وأخرى لزيادة الأجور وثالثة لضرائب على الأثرياء ورابعة للصحة وخاصة للإنفاق العام. كل ذلك يبدو مغريا بالنسبة للمهنيين والحرفيين والطلاب وصغار الموظفين. وكل ذلك قلص الفارق بين حزب العمال والحزب الحاكم في بعض استطلاعات الرأي إلى خمسة نقاط لصالح المحافظين، بعدما كان يتوقع فوزهم على العمال بفارق يزيد على ثلاثة أضعاف هذه النسبة قبل شهر واحد فقط.

بعض استطلاعات الرأي المحلية التي تشمل دائرة انتخابية واحدة أو اثنتين على الأكثر، تتوقع فوز العمال بفارق قليل من الأصوات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. قد يصعب تعميم هذه النسبة على كامل الدوائر الانتخابية في البلاد. ولكن توقعات هذه الاستطلاعات لا تبدو ضربا من ضرب الخيال.



بهاء العوام
صحافي سوري

أول استطلاع للرأي أجري بعد قرار البرلمان البريطاني إجراء انتخابات عامة مبكرة قبل أعيد الميلاد، لم يكن السؤال فيه حول الحزب المرشح للفوز، وإنما حول توقع السكان مستقبل المملكة المتحدة بعد عشر سنوات. ستون بالمائة من البريطانيين قالوا إن البلاد لن تبقى على حالها بعد عقد من الزمن.

في برامج الأحزاب ما يبرر هذه التوقعات، والخوف من الخروج هو ملهم الأصوات المرؤجة لاحتمال تفكك المملكة المتحدة. وخاصة إذا ما حصد المحافظون أكثرية برلمانية تسمح لهم بتمرير بريكست، عبر الصفقة التي أبرمها رئيس الوزراء مع بروكسل في شهر أكتوبر الماضي.

الحزب القومي الإسكتلندي لم براوغ في إعلان نيته إجراء استفتاء جديد على استقلال الإقليم عن بريطانيا مرة أخرى في حال طلاق لندن وبروكسل. كما أن سكان إيرلندا الشمالية يمكن أن يظهرأ مرونة أكثر إزاء الوحدة مع الجارة الجنوبية إذا كان الخروج سوف يعيد الحرب الأهلية بين شقي الجزيرة الإيرلندية.

كل ما يتعلق بتفكك المملكة المتحدة بعد الخروج لا يزال مجرد هواجس وأفكار. ربما ينطوي الحديث عنها اليوم على كثير من الدعاية السياسية للأحزاب والكتل المؤيدة للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي. لكنها تبقى مخاوف مشروعة لأشخاص كانوا يظنون أن لندن لن تغادر في السيناريوهات القريبة، وهي جل ما يشغل بال الأحزاب البريطانية اليوم،

معادة الإنترنت

والعدو هو الملايين من البشر دفعة واحدة، وما أعجبه من استعداد، فلو كان الشعب الذي يتصور جوعا ويتطلّى بالحرمان عدواً، فمن هو - بالله عليك- الصديق؟

مع ذلك فإن معاداة الإنترنت تكشف عن وجه ما يفعلون، رغم أنها تقصد إخفاءه والتستر عليه. ولكنها معاداة غبية أيضا.

فما لا يريد الجادون تصويره ونشره، يظل قابلا للتصوير والنشر بوسائل شتى. ومن حكمة التكنولوجيا أن أبوابها كثيرة، وأن مغاليقها تعجز عن منع الناس من تصوير ما يرون ونشره في أي حين. كل من يحمل هاتفا يصور. وبالتالي فإن كل ما يبقى من قطع الخدمة هو سوء الفهم، لا أكثر ولا أقل.

لا شيء يمنع أن يكون المسؤول الذي يامر بقطع الإنترنت غبيا. وفي الواقع، ففي أنظمة كمنظّم الولي الفقيه، أو أنظمة تابعيه، فإنه ما كان ليكون مسؤولا في الأصل لو لم يكن غبيا. لا يسعد ذلك "الفقيه" إلا إغواء وخنوع من يعملون في خدمته. ليدل على أن بيته وبين الفقه سعة المسافة بين السماء والأرض. ولكن القرار، في النهاية، يشبه أمرا يقطع الماء عن الناس لعلمهم يعطشون، أو قطع الكهرباء لعلمهم يعمهون. فما كان هذا ولا ذلك، إلا حافزا للمزيد من الاحتجاجات، لأنه حرمان فوق الكثير الأخر منه. أفلا يفهمون أنهم بذلك كمن يطلق النار على نفسه؟ شركات الإنترنت، تظل على أي حال، تطالب بحقوقها وتعويضها عن خسائرها من جراء قطع الخدمة. فيضطر أهل السلطة إلى أن يدفعوا الثمن مرتين.

يشعر المرء أحيانا، أنه يجب أن يتوجه لهم بالشكر قبل الإذاعة. لأنهم من دون ما يرتكبون من فساد وضرر، كيف كان يمكن التخلص منهم، أو ما الذي كان سيبقى للمطالبة بسقوط نظامهم؟

وهم عندما يعادون وسائل التواصل بين الناس فلأنهم خائفون. خائفون ليس من الناس، ولكن مما فعلوا أن يرتد عليهم.

العيش بالخوف ليس عيشا في الواقع، فإذا كان من بسيط الفقه في الحياة، أن الجريمة تظل تطارد فاعلها، فلماذا ارتكابها أصلا؟

ولكن الحقيقة الأكثر جلاء لمن يراها، إنه لمن طبيعتهم بالذات أن يفعلوا ما يفعلون. وهم يعادون الإنترنت لأنها سجل عنيد.

علي الصراف
كاتب عراقي

من أسف الطغيان على نفسه أنه يعادي الإنترنت. فلماذا "دق الكوز بالجرّة" قطعوا الإنترنت عن الناس خوفا من تواصلهم، وأملا في ألا يتمكن السجل من تسجيل ما يرتكبون.

معظم دول العالم تعتبر خدمات الإنترنت شكلا من الخدمات العامة الأساسية، كالماء النقي والكهرباء. حزب العمال البريطاني، على سبيل المثال، يريد أن يجعل خدمات الإنترنت السريعة مجانية. لأنها كماء السبيل يجب ألا يحرم منه أحد، ولأن حق الحصول على المعلومات بات جزءا من حقوق الإنسان، ولأن حياة الناس وأعمالهم باتت مرتبطة بالإنترنت على نحو لا سابق له.

الكثير جدا من الخدمات الأخرى صار مرتبطا بالإنترنت، من التحولات المصرفية إلى دفع الفواتير، ومن طلبات شراء الببترزا إلى البحث عن عامل بناء، ومن شراء تذاكر الطيران إلى بيع السلع، مع عكك كل شيء آخر من الرسائل إلى المطالعات اليومية. وكانت دون هذا وذاك تعطل الحياة كلها، ثم تعود لتستغرب كيف أن قطع الخدمة يتحول من الناحية العملية إلى تشجيع غير مباشر على استكمالها بوسائل أخرى.

مدني، يشل باقي أوجه الحياة الأخرى. وما هي حياة أصلا.

ولكن في بلد لا ماء فيه ولا كهرباء، كالعراق، فإن قطع الإنترنت صار وسيلة من وسائل الحرمان الأخرى، ودليلا إضافيا على طبيعة الفساد فيه. وأعني فساد العقول، فوق فساد الجيوب.

فمنذ أن بدأ الحراك الشعبي والإنترنت قطع من حين إلى حين. الجادون في إيران فعلوا الشيء نفسه. لأنهم، هنا وهناك، يخافون من الناس إذا تواصلوا. خوفهم الأهم هو أن تتكشف أعمالهم الوحشية ضد الأبرياء، بما يمكن للناس أن يحدواهم فيقتدم كدليل على تلك الوحشية، وعليهم كحماكين بالنار والحديد.

لا يريدون للعالم أن يرى كيف تنقب قنبلة غاز رأس متظاهر، فترديه قتيلًا وتراه ساجدا بدمه. لا يريدون أن يرى العالم كيف جاز للشباب أن يتقدموا بصور عارية لمواجهة القناصة ورجال الأمن الذين نزلهم الولي الفقيه على الحقد الطائفي، وعلى النظر إلى كل من يطالب بحق مشروع على أنه عدو.